ISSN: 2706-6495

اقتصاد الثقافة بين النموذج الكوري الجنوبي والنموذج المغربي

The economy of culture between the South Korean model and the Moroccan model

إعداد: الباحث/ يونس العزوزي

طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية

Email: younes.elazzouzi@usmba.ac.ma

الباحث/ محمد ريوش

طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية

ملخص:

إن الواقع الذي تعيشه الميادين الثقافية بالمغرب يعكسه التدهور، مما دفع إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لرد الاعتبار لها، وتأهيلها مواكبة وتيرة التنمية. رغم هذا، لا زال المغرب لم يدمج تراثه الثقافي كليا في عمليات التنمية وجل المدن المغربية غير مدرجة لاقتصاد الثقافة ضمن الرفع من المردودية الاقتصادية، ولا تزال الدولة عاجزة عن إطلاق مشاريع تنمية بميدان الثقافة لضمان استمراريته. في حين حققت كوريا الجنوبية دفعة كمية ونوعية في هذا المجال في جعل اقتصاد الثقافة من ركائز التنمية بالدولة عبر إطلاق برنامج دعم شامل لتصدير الثقافية الكورية الجنوبية للعالم وتعزيز المداخيل من اقتصاد الثقافة الشيء الذي ساهم في تقليل البطالة بشكل كبير.

يأتي هذا العمل عبر منهج تحليلي وصفي، للبحث عن استراتيجية فعالة لتوظيف الشق الثقافي في التنمية في المغرب عن طريق استحضار نموذج يعتبر ناجح لفتح الطريق أمام الفاعلين السياسيين والباحثين في المجال لأخذ العبرة والاستفادة لتحقيق قفزة في هذا الإطار. فرغم كل المجهودات لازالت الدولة تساهم بشكل ضعيف في الاستثمار في التعليم والثقافة، وتشجيع المواهب الإبداعية والصناعات الثقافية والفنية الذي يمكن أن يساهم في تحفيز الابتكار وتعزيز الاقتصاد الوطني. فرغم وجود الفرص الواعدة في اقتصاد الثقافة في المغرب إلا أنها مغيبة من أولويات الجماعات المحلية والقائمين على تدبير الشأن السياسي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الثقافة، النموذج الكوري الجنوبي، النموذج المغربي

ISSN: 2706-6495

The economy of culture between the South Korean model and the Moroccan model

Abstract

The reality experienced by the cultural fields in Morocco is reflected in the deterioration, which prompted a set of measures and procedures to be taken to restore its reputation and qualify it to keep pace with the pace of development. Despite this, Morocco has not yet fully integrated its cultural heritage into development processes, and most Moroccan cities are not included in the cultural economy to increase economic returns, and the state is still unable to launch development projects in the field of culture to ensure its continuity. While South Korea has achieved a quantitative and qualitative boost in this field in making the cultural economy one of the pillars of development in the country by launching a comprehensive support program to export South Korean culture to the world and enhance incomes from the cultural economy, which has contributed to significantly reducing unemployment.

This work comes through a descriptive analytical approach, to search for an effective strategy to employ the cultural aspect of development in Morocco by invoking a model that is considered successful to open the way for political actors and researchers in the field to learn the most important lesson and benefit to achieve a leap in this framework. Despite all efforts, the state still contributes weakly to investing in education and culture, and encouraging creative talents and cultural and artistic industries, which can contribute to stimulating innovation and strengthening the national economy. Although there are promising opportunities in the cultural economy in Morocco, they are absent from the priorities of local groups and those responsible for managing political affairs in the country.

Keywords : Culture economy, the South Korean model, the Moroccan model

1. مقدمة:

في إطار التحولات الكبرى التي أصبحت تعرفها المنظومة الدولية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا منذ العقد الأخير من القرن العشرين، ومع تنامي فكرة المطالبة بالحكم الذاتي بتراب صحراء المغرب، جاء خطاب الملك محمد السادس يوم 03 يناير 2010 في إطار تنصيب اللجنة الاستشارية الملكية المكلفة بالجهوية. وقد وجه صاحب الجلالة إلى إعداد تصور لجهوية متقدمة، وإيجاد نموذج مغربي/مغربي. (الجهوية المتقدمة بالمغرب، 2014).

إن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي حمل عنوان اقتصاديات الثقافة نبه لأهمية وسائلها من سينما ومسرح وإنتاج سمعي بصري ورسم وموسيقى...، حيث أشار إلى المهرجانات المتنوعة الموضوعات التي تنظم ولقاءات كثيرة، عشرات المهرجانات في السينما والموسيقى، ومعارض للكتاب، وأيام التراث المادي واللامادي، وهذه الأنشطة توحي بوجود إمكانيات ثقافية ببلادنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية، واستمرارا انتظام هذه الأنشطة يقتضي مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، وفضاءات وأماكن عيش ثقافية تشتغل باستمرار (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016).

تلعب الثقافة دورا حاسمًا في التنمية الاقتصادية، ويعتبر اقتصاد الثقافة من القطاعات الهامة التي تسهم في إثراء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العام، كما أن الثقافة لها دور هام في تحديد مسار النمو الاقتصادي للدول والمجتمعات. يمكن أن تؤثر العوامل الثقافية على الاقتصاد بطرق متعددة.

الاقتصاد الثقافي هو فرع من فروع الاقتصاد يتعامل مع دراسة علاقة الثقافة بالنتائج الاقتصادية. يُعرَّف الاقتصاد الثقافي عمومًا على أنه "مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية، من الإبداع والإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع الثقافية".

تتضمن السلع الثقافية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، مثل الفنون والموسيقى والأدب والسينما والتلفزيون والرياضة والسياحة والتراث الثقافي. يمكن أن تكون هذه السلع تجارية أو غير تجارية، ويمكن أن يتم إنتاجها أو توزيعها على المستوى المحلي أو الدولي. يمكن أن يكون الاقتصاد الثقافة تأثير كبير على الاقتصاد الكلي.

1.1. مشكلة البحث:

من أجل الدفع بعملية التنمية لابد من استغلال كافة القطاعات الإنتاجية في أي بلد لتحقيق مزيد من العائدات الاقتصادية، ويعتبر اقتصاد الثقافة آلية لتحقيق انتعاش اقتصادي نجحت أغلب الدول خاصة الأوروبية من توظيفه، بالإضافة للنموذج الكوري الجنوبي الذي ظهر بشكل فعال في استراتيجية الدولة الكورية وحقق عائدات تفوق الخيال، في حين لازال المغرب يعاني من توظيف قطاعه الثقافي في التنمية ويرجع هذا للعديد من الإكراهات التي لازالت الدولة تتخبط محاولة الخروج بحلول لإدارة أزمتها في هذا الجانب.

2.1. أهداف البحث:

- تعزيز دور القطاع الثقافي في الهوية عبر إدراج مواد في التعليم.
- ترميم المباني التاريخية وفتحها في عموم الزوار لتحقيق عائدات.
- إصدار دليل سياحي شامل للمناطق الثقافية بمختلف ربوع المغرب.
- تعزيز الدور الجمركي في مراقبة الحدود للحد من تهريب التحف والمعادن النفيسة.

- فتح متاحف لعرض اللقى الأثرية التي تم العثور عليها في عمليات التنقيب الأركيولوجي.
- مساهمة الدولة في البحوث حول تطوير القطاع الثقافي لتعزيز البحث العلمي والابتكار.

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تحسين وتعزيز اقتصاد الثقافة في المغرب، بإبراز ما يحتاج القطاع إلى جهود متكاملة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عبر استراتيجيات منها دعم التمويل، وتعزيز التسويق، وتطوير بنية الصناعات الإبداعية، وتحسين بيئة حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز التعليم والتدريب في هذا المجال.

4.1. منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي، والذي انطلقنا من خلاله لوصف تطور النموذج الكوري الجنوبي وسبل تحقيقه للنجاح في هذا المجال، مع إبراز جهود الدولة في النموذج المغربي مرورا بالإكراهات التي تعترض تطوير هذا المجال.

2. نموذج كوريا الجنوبية:

إن الإنجازات التي حققتها كوريا الجنوبية على مختلف الأصعدة خلال مدة زمنية وجيزة، نبهت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) إلى القيمة الفريدة والشخصية المتميزة للثقافة الكورية الجنوبية عن الثقافة الصينية واليابانية، لذلك قررت اختيار عدد من القطع الفنية والآثار الكورية الجنوبية القيمة وضمها إلى قائمة التراث الثقافي العالمي لإحداث نوع من التفاعل بين الثقافة والتراث الكوري الجنوبي مع العالم. ومن هذه القطع:

- ✓ معبد بلوكاكسا الذي يرجع تاريخه إلى القرن الثامن الميلادي، وكهف سككورام الموجودان في إقليم كيونج سانج-بوك-دو، كيونجو.
- ✓ ألواح تربيتاكا كوريانا الخشبية لطباعة كتب البوذية وجاتجيونغ يانج يون المخازن القديمة للألواح الموجودة على أرضية معبد هاينسا في إقليم كيونج سانغ-ناو-دو، وضريح جونغميو وقصر تشانغ دو كيونغ في سيئول.
- ✓ حصن هواسونغ في مدينة بوسان.

تم إضافة اثنين من كنوز الآثار الكورية الجنوبية إلى تلك القائمة في عام 2000م وهما: أضرحة ما قبل التاريخ في كوشلنغ، هواسون وكانغ هوا، والمنطقة الكلية لكونجو. وتحوي هذه المنطقة على كنوز تاريخية لا تحصى ومواقع تاريخية قيمة يتم المحافظة عليها بكل عناية. وقد قام بجمع المعلومات التاريخية ذات الصلة بهذه الكنوز موظفو تصنيف التاريخ ولضمان سلامة هذه المعلومات فقد جرى حفظ 29 نسخ منها في أجزاء مختلفة من البلاد.

إلى جانب ذلك فان كوريا الجنوبية وبهدف تقوية علاقات الصداقة والتفاهم المشترك ومن أجل المصالحة والتعاون الدولي تعلن دائما عن تعهدها على مواصلة السعي من أجل التبادل الثقافي مع دول العالم من خلال تقديم ثقافاتها وفنونها التقليدية إلى العالم ودعم برامج الدراسات الكورية الجنوبية في الخارج فضلا عن عقد العديد من المؤتمرات الأكاديمية وتبادل الأنشطة الرياضية وتساهم الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي التي أنشئت في نيسان 1991م التابعة لوزارة الخارجية في دعم وتنسيق الجهود لبرامج التبادل الثقافي الدولي كما اتسعت نشاطات ومشاركات كوريا الجنوبية الإيجابية على المستوى العالمي سواء قبل انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة في تشرين الأول 1991م أو بعد هذا الانضمام مستندة على مكانتها الرفيعة في المجتمع الدولي نتيجة لما

حققته من تجربة في التنمية ووضعها في مصافي الدول الصناعية المتقدمة وقدمتها نموذج يحتذى به للدول النامية (رشيد عبد النبي).

راهنت كوريا الجنوبية بنجاح على الإبداع الثقافي لتشق طريقها بثبات إلى نادي الدول المتقدمة، من خلال نموذج ينبني على مجموعة من الأسس من خلالها تابع العالم مراحله إلى أن بلغ درجة عالية من النضج، وانبثق من سياسة قادها رئيس الجمهورية وراهن فيها على المدى البعيد، فقد اعتبرت الصناعات الثقافية كإحدى ركائز الاقتصاد الكوري جنوبي. منذ 1993، وفيما بعد وضع رئيس كوريا الجنوبية مجموعة من الاستراتيجيات خلال الفترة ما بين 2003 و2008، 2008 و2013، الهادفة إلى الارتقاء ببلده إلى مصاف الدول العظمى ونجحت بالفعل لتكون ضمن الدول الخمس الأولى الأكثر تصديرا للسلع الثقافية، ما ساهم في نشر الثقافة الكورية على المستوى الدولي وزاد من إشعاع هذا البلد وتقدمه. وأصبحنا نعرف تطوير السلع الثقافية والرفع من آثارها الاقتصادية والاجتماعية بالموجة الكورية. خصوصا وأن عملية التطوير هذه حققت لكوريا الجنوبية أرباح بلغت " سنة 2012 ما يعادل 83.2 مليار دولار، وكل هذا راجع لوجود لجنة دائمة تابعة للوزير الأول، ومجلس رئاسي تابع لرئيس الدولة، هدفهما تحسين صورة الوطن والنهوض بصورته وسمعته الدولية.

في إطار الموجة الكورية تقدم الدولة دعما ماليا ومجموعة من الإعفاءات الضريبية للمقاولات، وتضع برامج للبحث والتنمية لتعزيز تنافسية كوريا الجنوبية وتمكينها من اكتساب أسواق جديدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016).

فيما يلي بعض الأمثلة المحددة لكيفية تأثير اقتصاد الثقافة على الاقتصاد:

- صناعة الترفيه: صناعة الترفيه هي أحد أكبر الصناعات في العالم، حيث تبلغ قيمتها حوالي 2 تريليون دولار. تساهم هذه الصناعة في الاقتصاد من خلال خلق الوظائف ودفع الضرائب.
- التراث الثقافي: التراث الثقافي هو مجموعة من المعتقدات والممارسات والأشياء التي تنتقل من جيل إلى جيل. يمكن أن يكون التراث الثقافي مصدرًا للدخل، حيث يمكن استخدامه لجذب السياح وخلق فرص العمل.
- السياحة الثقافية: السياحة الثقافية هي شكل من أشكال السياحة التي تركز على تجربة الثقافة المحلية. يمكن أن تكون السياحة الثقافية مصدرًا للدخل للدول والمدن التي لديها تراث ثقافي غني.

يمكن أن يكون الاقتصاد الثقافي أيضًا له تأثير إيجابي على المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن تساهم الثقافة في تعزيز التعليم والابتكار والاندماج الاجتماعي.

فيما يلي بعض الأمثلة المحددة لكيفية تأثير اقتصاد الثقافة على المجتمع:

- التعليم: يمكن للثقافة أن تلعب دورًا مهمًا في التعليم، من خلال توفير فرص للتعلم عن ثقافات مختلفة وتعزيز التفكير النقدي.
- الابتكار: يمكن للثقافة أن تلهم الابتكار، من خلال توفير أفكار جديدة وطرق جديدة للنظر إلى العالم.
- الاندماج الاجتماعي: يمكن للثقافة أن تساعد على تعزيز الاندماج الاجتماعي، من خلال توفير فرص للناس من مختلف الخلفيات للتفاعل مع بعضهم البعض.

بشكل عام، يلعب اقتصاد الثقافة دورًا مهمًا في الاقتصاد والمجتمع. يساهم في الاقتصاد من خلال خلق الوظائف ودفع الضرائب، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي على المجتمع من خلال تعزيز التعليم والابتكار والاندماج الاجتماعي.

3. النموذج المغربي: بين المحاولة والإكراهات.

حرصا منها على المحافظة على تراثها الثقافي وتثمينه، أطلقت بلادنا العديد من المشاريع والمبادرات تدعمها هيئات دولية. وهو ما مكن بلادنا من تعزيز عروضها بشأن السياحة الثقافية، بحكم وجود تراث ثقافي مادي وغير مادي متنوع وذو قيمة كبيرة جدا، ويمكن التعاون مع الهيئات الدولية من تحقيق تقدم كبير في عمليات الصيانة والمحافظة على هذا التراث وتثمينه ليعود بالنفع الاقتصادي على البلاد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016).

1.3. الحماية القانونية للممتلكات الثقافية:

أولى المغرب، تاريخيا، اهتماما قويا بالتراث. ويعود ذلك إلى 29 نونبر 1912 تاريخ نشر الظهير الشريف المتعلق بالمحافظة على المواقع والنقائش التاريخية، ومنذ هذا التاريخ عرف التشريع المغربي تطورا ملحوظا توج بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية وهي كالتالي:

- الظهير الشريف المؤرخ ب13 فبراير 1914 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقائش والتحف الفنية والعاديات للمملكة الشريفة وحماية الأماكن المحيطة بالمآثر والمواقع والمعالم الطبيعية.

- الظهير الشريف المؤرخ ب21 يوليو 1945 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والنقائش والتحف الفنية والعاديات وحماية المدن العتيقة والمعمار الجهوي.

كما لا يجوز إسناد أي بناء جديد إلى عقار مرتب (المجلس الأعلى للسلطة القضائية)، دون رخصة تمنح وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها تسلم من السلطة الجماعية المختصة عند الاقتضاء (المجلس الأعلى للسلطة القضائية)، مع عدم إحداث أي تغيير كيفما كان على مظهر الأماكن الواقعة داخل دائرة العقارات المرتبة إلا بعد الحصول على رخصة إدارية (المجلس الأعلى للسلطة القضائية).

2.3. التراث الثقافي غير المنقول:

شمل مخطط الحماية كل الممتلكات الثقافية التي ُتمثل، قيمة وطنية و/أو إنسانية استثنائية من الناحية التاريخية أو العلمية أو الفنية وخصوصا:

- المعالم أيا كانت طبيعتها وأعمال فنية وعناصر ذات طابع أثري كالنقائش والنقوش، والبنايات ذات الطابع العسكري من حصون وأسوار وغيرها..، والمنشآت ذات الطابع المدني من قناطر وخطارات وقنوات المياه والأحواض والحدائق التاريخية والمخازن ..).
- المنشآت ذات الطابع الديني أو المقدس سواء أماكن العبادة التابعة أو غير التابعة لنظام أملاك الأحباس...
- المواقع الصناعية من معامل ومصانع ومناجم ...).
- المجموعات التاريخية والتقليدية، وتتكون من الممتلكات العقارية المبنية أو غير المبنية، المعزولة أو المجتمعة مثل المدن العتيقة والقرى والقصور والقصبات والأنسجة العتيقة الحضرية والريفية وغيرها، والتي تكتسي أهمية بحكم طابعها المعماري أو حمولتها التاريخية أو تفردها أو انسجامها أو اندماجها مع محيطها (وزارة الثقافة).

يشمل مفهوم "المجموعة "بالمعنى الواسع ما يلي:

- المدن المندثرة، التي هي شواهد أثرية ظاهرة تؤرخ لفترة زمنية.

- المدن التاريخية الحية.
- المدن الجديدة التي تتميز بسمات تاريخية، معمارية وفنية.

3.3. التراث الثقافي المنقول وخصوصا:

المتكون من اللقى العرضية أو لقى المسوحات أو الحفريات الأثرية كالأحافير والأدوات الحجرية" الممتلكات المنقولة التي تعود إلى ما قبل التاريخ والبقايا الإحداثية والآدمية والعاديات (كالنقوش والمسكوكات، والقيم النومية...)، والمخطوطات والأرشيف (كما هي معرفة بالقانون رقم 66.99 المتعلق بالأرشيف) والأعمال الفنية (رسوم ومنحوتات ورواشم وصور فوتوغرافية وأفلام، أو كل حامل إلكتروني رقمي) ؛ وأدوات الحياة اليومية (مجموعات إثنوغرافية)؛ أو قطع من الإنتاج المادي للثقافة الوطنية والتي تكتسي، من الناحية العلمية أو التاريخية أو الأنثروبولوجية أو الفنية أو الجمالية أو التقليدية، قيمة وطنية وإنسانية، سواء كانت عناصر معزولة أو مجموعات. وتعد المجموعة كلا غير قابل للتجزيء لانتمائها لنفس المكان أو الفترة التاريخية، ولكونها شاهدة على تيارات فكرية وعادات وأعراف وهوية وذوق ومهارة وفن أو حدث (وزارة الثقافة).

4.3. ترميم المباني التاريخية:

تعتبر المغرب واحدة من الدول التي تضم العديد من المباني التاريخية والثقافية الهامة، ولذلك قامت الحكومة المغربية والعديد من المؤسسات والجمعيات بجهود كبيرة لترميم والمحافظة على هذا التراث الثقافي الغني. إليك نماذج بعض الجهود من بين الكثير من المجهودات التي قام بها المغرب في هذا السياق:

- ترميم المدينة التاريخية في فاس (المدينة القديمة): حيث تعتبر واحدة من أقدم المدن الإسلامية وتحتوي على مئات الآثار والمباني التاريخية. قامت الحكومة المغربية بجهود كبيرة لترميم المدينة القديمة والحفاظ على معالمها الثقافية الفريدة.
- حفظ المدينة التاريخية في مراكش: حيث تشتهر بالمدينة القديمة (المدينة الحمراء)، والتي تحتوي على العديد من الأماكن التاريخية مثل قصر الباهية والكتبية. تم اتخاذ إجراءات للمحافظة على هذه المعالم وترميمها.
- ترميم الأزقة والمباني في المدينة التاريخية بالرباط: حيث قامت الحكومة ببرامج لترميم وإعادة تأهيل الأزقة والمباني في المدينة التاريخية بالرباط، مما ساهم في تحسين البنية التحتية والمظهر العام للمنطقة.
- حفظ قصبة الوداية في مكناس: حيث قامت الجهات المعنية بجهود للمحافظة على قصبة الوداية في مكناس، وهي موقع تاريخي يحتوي على آثار تعكس التاريخ المغربي.
- الترميم في مدينة الجديدة: قامت الحكومة بجهود لترميم بعض المباني التاريخية في مدينة الجديدة، والتي تعكس التأثيرات الإسبانية والبرتغالية في المنطقة.
- ترميم أسوار ومباني مدينة تازة: في هذا الخصوص أدخلت مجموعة من الترميمات على الأسوار التاريخية للمدينة، كسور باب الجمعة التاريخي، وحدائق كيفان بلغماري، وترميم المسجد الأعظم الذي يعود للفترة الموحدية، إلى جانب ترميم بعض الفنادق التاريخية والأزقة بالمدينة العتيقة تازة العليا، وتهيئة ساحة المشور.

ترميم وتأهيل التراث اليهودي: إعادة تأهيل وتطوير دور العبادة والأحياء والمقابر، كما استفادت العديد من المدن من هذه الجهود الترميمية ومشاريع للمحافظة على المباني التاريخية، وترميم الآثار، وتوفير التمويل اللازم لهذه الأعمال. كما تعكس هذه الجهود التزام المغرب بالمحافظة على تراثه التاريخي والثقافي للأجيال القادمة، خصوصا بعد تكريس العبرية في ديباجة دستور المملكة

كأحد روافد الهوية المغربية، وتنظيم للطائفة اليهودية المغربية عبر مؤسسات من قبيل المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية، ولجنة اليهود المغاربة بالخارج، ومؤسسة الديانة اليهودية المغربية.

تعتبر الثقافة جزءًا هامًا من الحياة الاقتصادية في المغرب، حيث تسهم في تشكيل الهوية الوطنية وتعزز السياحة والصناعات الإبداعية، كما يشهد المغرب، كواحد من الوجهات السياحية البارزة في المنطقة، تأثيرًا كبيرًا للثقافة على الاقتصاد المحلي. يعتبر الارتباط الوثيق بين التراث الثقافي والإبداع الفني والتنمية الاقتصادية واحدًا من العناصر الرئيسية لتشكيل الهوية الوطنية وجذب الاستثمار والسياحة.

بخصوص السياحة الثقافية يعتبر المغرب وجهة سياحية مهمة بفضل تاريخه الغني وتنوع ثقافاته. يجذب السياح الذين يبحثون عن الفنون والعمارة التقليدية، والمهرجانات الثقافية. حيث تقام العديد من المهرجانات والفعاليات الثقافية في جميع أنحاء المغرب، مما يسهم في تعزيز الحركة الثقافية وجذب الجماهير والفنانين من مختلف أنحاء العالم.

يشهد القطاع الإبداعي في المغرب نموًا، مع زيادة اهتمام الشباب بالفنون التشكيلية، والموسيقى والأدب الذي يلعب دورًا هامًا في تعزيز الثقافة واللغة الوطنية حيث يوجد العديد من الكتّاب المغاربة المعروفين على الساحة العالمية. كل هذا يساهم في تطوير صناعات الفنون والتصميم. كما أن المغرب يحتفظ بتراث ثقافي غني، من الطراز المعماري إلى الحرف اليدوية التقليدية. يمثل حفظ هذا التراث فرصة لتطوير صناعات الحرف اليدوية وتشجيع السياحة. إلى جانب هذا كله تسهم المؤسسات التعليمية والأكاديمية في نقل ونشر الثقافة في المجتمع. كما أن البحث الثقافي يلعب دورًا في فهم التاريخ وتعزيز الوعي الثقافي.

5.3. المهرجانات الثقافية:

في المغرب، تتمثل المهرجانات الثقافية في فعاليات متنوعة تجسد التراث الثقافي والفني للبلاد. يُقام العديد من المهرجانات على مدار السنة، وتشمل مختلف المجالات الفنية والثقافية مثل الموسيقى، والسينما، والفنون التشكيلية، والأدب، والفولكلور.

من بين المهرجانات البارزة في المغرب:

- ✓ مهرجان موازين إيقاعات العالم: (Mawazine) يعد واحدًا من أكبر المهرجانات الموسيقية في إفريقيا، حيث يجذب فنانين وموسيقيين عالميين إلى مدينة الرباط. يشمل البرنامج مجموعة متنوعة من الأنماط الموسيقية مثل البوب، والروك، والراي، والموسيقى التقليدية المغربية.
- ✓ مهرجان الفيلم الدولي بمراكش :(Marrakech International Film Festival) يعتبر هذا المهرجان من بين أهم المهرجانات السينمائية في المنطقة. يجذب العديد من صناع الأفلام والنجوم العالميين إلى مراكش للاحتفال بالسينما وتقديم الأفلام الجديدة.
- ✓ مهرجان تيميتار للموسيقى الأمازيغية :(Timitar) يركز هذا المهرجان على تعزيز وإبراز التراث الثقافي للشعب الأمازيغي من خلال الفنون والموسيقى الأمازيغية.
- ✓ مهرجان فاس للثقافة العالمية :(Fes Festival of World Sacred Music) يعقد في مدينة فاس ويجمع بين الثقافات الموسيقية المختلفة من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الموسيقى الروحية والتقاليد الدينية.
- ✓ مهرجان الزهور في مدينة مراكش :(Marrakech Flower Festival) يقام هذا المهرجان سنويًا ويشمل معارض الزهور والفنون والحرف اليدوية، ويعكس جمال الثقافة المغربية.

- ✓ المهرجان الدولي لسينما المقهى بمدينة تازة: International Cafe Cinema Festival in Taza ينظم كل سنة، وشهد شهر دجنبر 2023م وصول المهرجان لدورته الثامنة.

هذه بعض الأمثلة لمجموعة من المهرجانات والفعاليات الثقافية التي تزهر بها البلاد، حيث لا يزال هناك العديد من المهرجانات والأنشطة فالمغرب هو بلد ذو تنوع ثقافي غني، ويتميز بتاريخ طويل وتأثيرات متنوعة من العديد من الثقافات، بدءًا من الثقافة الأمازيغية وصولاً إلى التأثيرات العربية والأندلسية. كما يشجع المغرب على تعزيز التبادل الثقافي ودعم الفنون والثقافة، وتجتمع هذه الأنشطة لتشكل مشهدًا ثقافيًا حيويًا ومتنوعًا في البلاد.

4. إكراهات النموذج المغربي:

لكن رغم كل الجهود المبذولة في إنقاذ المباني التاريخية، لا يزال العديد من المواقع الثقافية لم تحظى بالعناية اللازمة، وذلك يرجع إلى عرقلة النموذج التنموي بالعديد من الجماعات الترابية بالمغرب نظرا للحسابات السياسية بين الأحزاب المغربية، وأيضا افتقار بعض المنتخبين للوعي بأهمية التراث الثقافي كجزء من عجلة التنمية بالمناطق المكلفين بإدارتها، وافتقار بعض المناطق لمفتشي المباني التاريخية والمسؤولين عن القطاع الثقافي، إلى جانب تراجع عمل الفاعلين الجمعويين وقلة من يدافع عن التراث الثقافي، فأغلب الجمعيات لديها اهتمامات بميادين أخرى غير قطاع الثقافة، إلى جانب أن النموذج المغربي يشهد تمويلات للترميم والإصلاح فقط دون مخطط يشمل توظيف المعالم أيضا وهو ما ذكره العاهل المغربي في نص الرسالة إلى المشاركين في الدورة 23 للجنة التراث العالمي 1999 الذي أكد على ضرورة اعتماد رؤية ديناميكية بخصوص هـذه الحماية، قوامها إدماج تراثنا فـي مشاريع التنمية لإخراجه من حالة الجمود من خلال جسور قوية بين هذا الموروث الحضاري وبين إبداع الإنسان في الزمن الحاضر، لأن تراث الغد هو أيضا ما نبتكره اليوم. (الملك محمد السادس).

لا يستطيع المغرب بعد تحويل تراثه الثقافي إلى ثروة مادية من أجل جعله محركا حقيقيا للتنمية. فرغم التقدم النوعي في هذا الصدد لا يحظى بتثمين كاف وتظل الوسائل المعبئة محدودة جدا. يرجع ذلك لمقاربة موضوع الثقافة بصورة معزولة ووفق حكامة مجزأة وقصور في مجال الجرد والتصنيف، وغياب المجالات الترابية والقطاع الخاص على مستوى تخطيط وتثمين وتدبير التراث الثقافي، وعدم تملكه من طرف المجتمع المدني والساكنة، علاوة على التأخر المسجل في مجال استخدام التكنولوجيا والرقمنة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 21 أكتوبر 2021).

حاولت السلطات العمومية طيلة العقد الأول من هذه الألفية إطلاق بعض المبادرات لحفظ التراث وصيانته، وتثمينه وإدماجه في المجهودات التنموية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016)، عن طريق تدخل وزارات وهيئات وقطاعات مختلفة، منها وزارة الثقافة، وزارة الداخلية، الصناعة التقليدية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة السياحة، وزارة السكنى ووكالات متعددة تشرف على تدبير مواقعه ومآثره وأنشطته، ومع ذلك آلاف المواقع والمآثر لم تخضع للترتيب والتقييد والتصنيف بعد، وقد تم في الفترة الممتدة من 1999 و2013 جرد ما يتجاوز 16.000 ً موقعا أثريا وبناية تاريخية وتسجيل 150 كلم من الأسوار التاريخية، وإنشاء 31 متحفا منها 13 تابعة لوزارة الثقافة.

أيضا يواجه المغرب خطرا يهدد تراثه المخطوط، واللقى القابلة للنقل، فالبلاد لازالت تواجه مشاكل الحفريات الغير مرخصة، وسطوت أصحاب النفوذ على المخطوطات النفيسة، وتوريث اللقى والمخطوطات من شخص لأفراد عائلته، وهذه تحدث مع مخطوطات الزوايا خاصة فالقيم على الزاوية يحتفظ بمخطوط يتناساه العامة مع مرور الزمن يتحول لملكية شخصية متوارثة

لأجيال في عائلته، إلى جانب هذا توجد تجارة السوق السوداء التي تكون عاملا رئيسيا في بروز عملية تهريب التراث المادي المنقول خارج البلاد، أو تهجير تراث الأجيال وطمس الهوية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016).

1.4. تهريب التراث المنقول خارج الحدود:

تعد المتاجرة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية من أخطر الممارسات، والتي انتشرت بشكل ملحوظ في جميع أنحاء العالم نظرا لما تدره من عائدات مالية جد مهمة على المتاجرين فيها، مستفيدين من تأزم الوضع ببعض البلدان نتيجة الحروب والنزاعات وتطور وسائل التكنولوجيا والمتاجرة عبر الإنترنت، وتجمع المخالفين في عصابات ومنظمات إجرامية عالية التنظيم تتاجر ليس فقط على المستويات الوطنية بل في إطار جرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية.

الأخطر من هذا أن عائدات الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أضحت من أهم الوسائل التمويلية لأفراد وجماعات وكيانات إرهابية تستخدمها في التجنيد وارتكاب الأعمال الإرهابية، وهو ما نبه إليه مجلس الأمن بمنظمة الأمم المتحدة في مناسبات متعددة خاصة من خلال قراره عدد 1483 لسنة 2003 وعدد 2199 لسنة 2015 (وزارة الثقافة).

تعد سرقة الآثار وتهريبها والاتجار فيها ذات رواج واسع على مستوى العالم، إذ تعادل سرقة القطع الأثرية والاتجار فيها وعرضها للبيع في مزادات شرعية أو تداولها في السوق السوداء تجارة المخدرات الأكثر ربحاً في العالم، وتزداد حدة المشكلة مع الميزات التي تقدمها التكنولوجيا في خدمة التجارة غير المشروعة لمواد التراث (مونة مقلاتي، 2022) ويواجه المغرب الصفقات السرية التي تتم في السوق السوداء لمختلف المخطوطات والتحف نظرا لغياب الحراسة عن أغلب المواقع التاريخية، وضعف الوعي المجتمعي بأهميتها، إلى جانب انتشار عصابات تهريب دولية، أسباب فاقمت الظاهرة رغم صدور قانون ضد الاتجار بالمعادن النفيسة وكذا الأشخاص الذين يتاجرون بصفة اعتيادية في العاديات أو التحف الفنية (ظهير شريف رقم 1.07.79 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 43.05، 28 من ربيع الأول 1428، 17 أبريل 2007، الجريدة الرسمية عدد 5522 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1428، 3 ماي 2007).

الأمر يتعلق أيضا بتهريب التراث الأثري خارج البلاد فالسلطات المغربية نجحت في إعادة لقى أثرية كانت ستباع في مزادات خارج البلاد أبرزها إيقاف بيع هيكل نادر لديناصور عاش قبل 66 مليون سنة، في عملية تصل قيمتها وفق المزاد 450 ألف يورو كان من المفترض أن تتم في فرنسا من لدن شركة إيطالية، قبل أن يتبين أن هيكل الديناصور عُثر عليه في المغرب وجرى إخراجه من المغرب بشكل مثير للجدل (قناة CNN، الجمعة، 03 مارس 2017).

كما تمت إعادة 35 ألف قطة أثرية إلى المغرب، بعدما جرى ضبطها من طرف مصالح الجمارك الفرنسية إثر تهريبها من المغرب بطرق غير شرعية، هذه القطع من اللقى الإثنوغرافية، مكونة من أدوات حجرية وعضوية، وتحتوي على قيمة علمية كبيرة جدا، ستُغني بلا شك الإرث الوطني وتعتبر 35 ألف قطعة هي بمثابة شحنة كبيرة من القطع المغربية الأثرية المهمة تم تهريبها من خارج المغرب، وربما هذه فقط الشجرة التي تُخفي الغابة، خاصة أن هذه ليس المرة الأولى التي يُكتشف فيها تهريب القطع والتحف الأثرية المغربية إلى الخارج، خاصة نحو أوروبا (جريدة الصحيفة، الأثنين 30 شتنبر 2019).

صورة (1) عينة من 35 ألف قطعة التي هربت خارج المغرب وتم ضبطها

رغم عودة أغلب القطع إلى المغرب إلا أنه تم تسليط الضوء على مشكلة كبرى في مراقبة الحدود (جريدة الصحيفة، الاثنين 30 شتنبر 2019) ويرجع السبب الرئيسي في نشاط التهريب والاتجار السري في اللقى إلى عدم توفر المغرب على جرد كلي للمواقع الأثرية التي تحتوي على الأقل على أكبر عدد من اللقى والمعادن النفيسة. وبشكل عام، يظهر أن تهريب الآثار يمثل تهديداً كبيراً للدول وتراثها. ما يدعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات فعالة

2.4. تحيين المعابر الحدودية:

في إطار تحسين الأداء والزيادة من المردودية عملت إدارة الجمارك المغربية على مراقبة تصدير القطع الفنية والتحف الأثرية بعد كتاب من وزارة الثقافة إليها في آخر العام المنصرم. حيث قام المغرب بحظر تصدير أي منقول أو مواد مصدرها مباني مسجلة أو مصنفة، ما عدا حالات خاصة تمنح فيها تراخيص تصدير مؤقتة من قبل السلطات المختصة إبان المعارض بغرض ترميم تلك الأشياء أو بهدف إجراء دراسات عليها في الخارج. (إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، 1 يناير 2022) تبقى دورية الجمارك لتشديد المراقبة إجراء أولي غير كاف، في ظل النقص الحاد من موظفي وزارة الثقافة والغياب شبه الكلي لأية حماية أمنية للمواقع التاريخية المصنفة أو غير المصنفة كإرث تاريخي وطني. كما أن المغرب لا يمتلك جردا بالآثار المسروقة سنويا، حيث أن المغرب يضم 15 ألف موقع أثري بين آثار معروفة وأخرى صغيرة ومواقع ما قبل الميلاد وما بعده وأخرى إسلامية، إضافة إلى أضرحة وتحصينات عسكرية ومدن عتيقة مطمورة تحت التراب غير معروفة لدى وزارة الثقافة (محمد بنكاسم، 2010/03/6).

5. عواقب تهريب الآثار على الدولة:

تعتبر الآثار جزءًا هامًا من التراث الثقافي للأمم، حيث تعكس تاريخها وهويتها الفريدة. لكن مشكلة تهريب الآثار أصبحت تشكل تحدياً كبيراً يؤثر بشكل سلبي على الدول وتراثها. فيما يلي نستعرض بعض العواقب الرئيسية لتهريب الآثار على الدول:

1. فقدان التراث الثقافي: تؤدي عمليات تهريب الآثار إلى فقدان جزء كبير من التراث الثقافي للدول. يفقد الأفراد والمجتمعات الفرصة لفهم تاريخهم والتواصل مع جذورهم الثقافية، مما يؤثر سلباً على الهوية الوطنية.
2. الخسائر الاقتصادية: تعتبر الآثار مصدراً مهماً للدخل الوطني، حيث يمكن استخدامها كجذب للسياحة الثقافية. تهريب الآثار يحرم الدول من هذا المصدر المالي، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة وتأثير سلبي على قطاع السياحة.

3. تشجيع الجريمة المنظمة: يتضمن تهريب الآثار غالبًا نشاطًا غير قانوني يشجع على الجريمة المنظمة. تشكل هذه الجرائم تهديدًا للأمن الوطني، حيث تشمل شبكات تهريب تجارة غير شرعية قد ترتبط بالجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب.
4. فقدان الأدلة التاريخية: تعتبر الآثار مصدرًا هامًا للأدلة التاريخية والأبحاث العلمية. تهريبها يعني فقدان فرصة للعلماء والباحثين لفهم التاريخ والحضارات واستكشاف معلومات جديدة عن الماضي.
5. زيادة التوتر الثقافي: يمكن أن يؤدي تهريب الآثار إلى زيادة التوتر الثقافي بين الدول، خاصةً عندما يكون هناك نزاع حول ملكية القطع الأثرية. قد تتسبب هذه النزاعات في تدهور العلاقات الدولية.

تتطلب تعزيز اقتصاد الثقافة في المغرب استثمارًا في التعليم والثقافة، وتشجيع المواهب الإبداعية والصناعات الثقافية والفنية. يمكن أن يساهم ذلك في تحفيز الابتكار وتعزيز الاقتصاد الوطني. فرغم وجود الفرص الواعدة في اقتصاد الثقافة في المغرب، إلا أن هناك بعض الإكراهات والتحديات التي قد تعوق تطوير هذا القطاع. من بين هذه التحديات:

1. نقص التمويل: قد يواجه الفنانون والمبدعون في المغرب صعوبات في الحصول على تمويل كافٍ لدعم مشاريعهم الفنية. قد تكون هناك صعوبات في الوصول إلى التمويل البنكي أو الدعم الحكومي، مما يعيق التطوير الفعّال للصناعات الثقافية.
2. ضعف التسويق والتوزيع: قد يكون هناك تحدي في تسويق وتوزيع المنتجات الثقافية المغربية على الصعيدين الوطني والدولي. نقص استراتيجيات التسويق والترويج قد يؤثر سلبًا على قدرة الفنانين على تحقيق عوائد مالية ملموسة.
3. تحديات حقوق الملكية الفكرية: تواجه صناعات الثقافة في المغرب مشكلات فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وقوانين حمايتها. قد يؤدي ذلك إلى انخراط في التزامات دولية وتحديات في مجال مكافحة القرصنة والتزوير.
4. ضعف بنية الصناعات الإبداعية: رغم التطور الإيجابي، إلا أن بنية الصناعات الإبداعية في المغرب قد تعاني من ضعف في بعض الجوانب، مثل قلة التخصص ونقص البنية التحتية الفنية والتكنولوجية.
5. تحديات التعليم والتدريب: تواجه صناعات الثقافة تحديات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة. يمكن أن يؤدي نقص التدريب والتعليم المتخصص إلى ضياع فرص لتطوير المواهب والمهارات في هذا المجال.

التحديات الاجتماعية والثقافية: بعض القيم الاجتماعية والثقافية قد تشكل تحديات، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الثقافية المحافظة وقدرة الفنانين على التعبير بحرية.

لتحسين وتعزيز اقتصاد الثقافة في المغرب، يحتاج القطاع إلى جهود متكاملة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك دعم التمويل، وتعزيز التسويق، وتطوير بنية الصناعات الإبداعية، وتحسين بيئة حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز التعليم والتدريب في هذا المجال.

6. خاتمة:

إن القيمة الفريدة والشخصية المتميزة للثقافة الكورية الجنوبية جعلها نموذجا يحتذى به في مجال اقتصاد الثقافة، نظرا لتضافر كل مكونات الدولة لتعزيز هذا القطاع الذي حقق عائدات مالية جد مهمة، فالمغرب مطالب بنهج سياسة تشاركية بنفس وتيرة النموذج الكوري الجنوبي، فبالرغم من غنى التراث المغربي، فإن كثيرا من مكوناته تتعرض للتدهور بسبب غياب أو نقص الحماية اللازمة مدن عتيقة، قصور، مواقع أثرية. أو تتعرض للنسيان كما هو حال الأمثال، والحكايات، والأدب الشعبي.

كما يعاني هذا المجال من أشكال متداخلة من الخصائص منها نقص في الموارد المالية الكافية، وتكوين الرأسمال البشري القادر على صيانة التراث وتثمينه، وأيضا في درجة الوعي بالقيمة الاستثنائية للثروة غير المادية التي يختزنها التراث المغربي، بالإضافة إلى وجود سوق سوداء للاتجار بكل ما هو ثقافي.

ISSN: 2706-6495

7. ملخص نتائج البحث:

من خلال ما سبق يتضح أن المغرب يعاني في إدراج تراثه الثقافي في الاقتصاد الوطني من:

- وجود طبقة سياسية غير واعية بقيمة هذا الإرث الإنساني.
- النظرة المجزأة لكل مكون من مكونات الاقتصاد، فلا يتم إدراج خطة عمل شمولية لتحقيق التنمية المرجوة.
- تعاني المباني التاريخية من الترميم والإغلاق، وفتحها في وجه العموم أصبح ضرورة ملحة لتحقيق عائدات للجماعات الترابية.
- عمليات الترميم لا ترقى لمستوى الاحترافية، ويتكلف بها مقاولون بعيدون عن الشأن الأركيولوجي.
- الاهتمام بنوع ثقافي على حساب الآخر، فالمغرب شهد طفرة نوعية في عدد المهرجانات الموسيقية على حساب مهرجانات التراث الشفهي من شعر وزجل من أيام الاستعمار وهو آخذ في الاندثار، إلى جانب تغييب السياحة الثقافية من برامج العمل للجماعات المحلية.

8. التوصيات:

- إسناد ترميم المباني والأسوار التاريخية لمقاولات متخصصة في المجال.
- فتح المباني التاريخية لتشجيع السياحة الثقافية.
- الاهتمام بالتراث الشعري القبلي القديم وتدوينه تجنبا للاندثار.
- تشديد العقوبات على جرائم الاتجار في السلع الثقافية.
- تشديد المراقبة عبر الحدود لمنع تهريب اللقى الأثرية.
- فتح متاحف لعرض اللقى والتعريف بها.
- طبع دليل سياحي لمختلف المدن التراثية المغربية، مع وضع تشوير طرقي يؤدي للمعالم السياحية.
- الاهتمام بالصناعة التقليدية كحرفة تراثية لأجل إدماج الصناع والحرفيين في التنمية والقضاء على البطالة.
- تأهيل مجالات السياحة الإيكولوجية من منتزهات ومدارات سياحية.
- الزيادة في أطر وزارة الثقافة قصد تمكينها من جرد وتتبع القطع التاريخية.

9. الببليوغرافيا

رشيد عبد النبي. (بلا تاريخ). التجربة الكورية الجنوبية في التنمية. دراسات دولية، العدد 38.

إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. (1 يناير 2022). تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية. دورية إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، القسم الحادي والعشرون، الفصل السابع والتسعون.

الجهوية المتقدمة بالمغرب. (2014). الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، المغرب.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية. (بلا تاريخ). القانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، القانون 22.80، الفصل 22.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية .(s.d.). القانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، القانون 22.80، الفصل 23.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية. (بلا تاريخ). القانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، القانون 22.80، الفصل 28.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). اقتصاديات الثقافة. تقرير المجلس، إحالة ذاتية، رقم 25.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). اقتصاديات الثقافة. تقرير المجلس، إحالة ذاتية، رقم 25، 56.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). اقتصاديات الثقافة. تقرير المجلس، إحالة ذاتية، رقم 25، 47.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). اقتصاديات الثقافة. تقرير المجلس، إحالة ذاتية، 47.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2016). من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه. تقرير المجلس، إحالة ذاتية، 9.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (21 أكتوبر 2021). رأي من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه. ، إحالة ذاتية.

الملك محمد السادس. (بلا تاريخ). مقتطف من نص الرسالة السامية إلى المشاركين في الدورة 23 للجنة التراث العالمي 1999.

جريدة الصحيفة. (الاثنين 30 شتنبر 2019). ، وزارة الثقافة: 35 ألف قطعة أثرية هُرّبت من المغرب.. وما خفي أعظم!

جريدة الصحيفة. (الإثنين 30 شتنبر 2019). وزارة الثقافة: 35 ألف قطعة أثرية هُرّبت من المغرب.. وما خفي أعظم!

ظهير شريف رقم 1.07.79 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 43.05. (28 من ربيع الأول 1428، 17 أبريل 2007، الجريدة الرسمية عدد 5522 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1428، 3 ماي 2007). مكافحة غسل الأموال.

قناة CNN. (الجمعة، 03 مارس 2017). بعد نجاحه في إيقاف المزاد بفرنسا.. المغرب مطالب بدفع مقابل لاستعادة هيكل ديناصور يخصه.

محمد بنكاسم. (2010/03/6). تشديد مراقبة تهريب آثار المغرب. الموقع الرسمي لقناة الجزيرة.

مونة مقلاتي. (2022). التراث الثقافي في ظل التطور الرقمي وجهود الحماية القانونية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، 449.

وزارة الثقافة المغربية. (2017). بيان الوزارة.

وزارة الثقافة. (بلا تاريخ). آليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. دليل لتكوين المكونين في مجال التراث.

وزارة الثقافة .(s.d.). مذكرة تقديم مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه.

وزارة الثقافة. (بلا تاريخ). مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه.

وزارة الثقافة. (بلا تاريخ). مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الباحث/ يونس العزوزي، الباحث/ محمد ريوش، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.59.8